

## منهج الإسناد في الكتابات التاريخية وموقف ابن خلدون منه - دراسة نقدية -

## The Method of Attribution in Historical Writings and Ibn Khaldun's Position on It - A Critical Study

ط.د: إليلة حفيظة<sup>1</sup>، طاهر منصور خديجة<sup>2</sup>Hafidha Ellila<sup>1</sup>, Khadidja Tahar Mansour<sup>2</sup>1 - جامعة وهران - (الجزائر)، [ellila.hafidha@edu.univ-oran1.dz](mailto:ellila.hafidha@edu.univ-oran1.dz)2 - جامعة وهران - (الجزائر)، [taharmansour.khadidja@univ-oran1.dz](mailto:taharmansour.khadidja@univ-oran1.dz)

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ الاستلام: 2025/10/28

**الملخص:** يهدف هذا البحث لدراسة وإبراز موقف ابن خلدون من المنهج الذي اعتمده المؤرخون القدامى في كتابة مؤلفاتهم ألا وهو الإسناد؛ وذلك من خلال وضع مفهوم لغوي واصطلاحي للإسناد، الذي كان السبيل الوحيد لتوثيق مؤلفاتهم ومروياتهم التاريخية والدينية والتأكد من صحتها؛ وبالرغم من فائدة هذا المنهج فقد كان لابن خلدون رأي آخر يُفضي إلى نقد هذا المنهج بالذات، لأنه رأى أنّ المؤرخين القدامى ممّن سبقوه وقعوا في عدة أخطاء عدّها كلّها في مقدّمة كتابه الشهير "العبر"، حيث وضّح الأسباب المؤدية إلى الوقوع في هذه الأخطاء مُرجعاً ذلك إلى أسباب سياسية أو اجتماعية أو لجهل المؤرخين بقوانين الطبيعة وأحوال العمران، ومن هنا أسّس ابن خلدون تصوّره لعلم التاريخ الجديد الذي لا يعتمد على طريقة الإسناد لأن التاريخ عنده ليس مجرد سرد للأخبار فقط، وإنّما تعليلٌ للأحداث وتفسير لظواهرها بإخضاعها لقوانين الطبيعة والعمران.

**كلمات مفتاحية:** ابن خلدون، الإسناد، الكتابات التاريخية، المؤرخون القدامى، كتاب العبر.

**Abstract**

This research aims to study and focus on Ibn Khaldun's opinion regarding the approach taken by ancient historians in writing their works, which was called genealogy, by developing a linguistic and terminological concept of genealogy, as this was the only way to document their historical works.

Ibn Khaldun had a different opinion, refuting and criticising this approach, pointing out that the ancient historians who preceded him had made many mistakes, which he mentioned in the introduction to his famous book.

From this perspective, Ibn Khaldun established his vision for a new science of history that did not rely on genealogy, because history, in his opinion, was not merely a narration of news, but rather an explanation and analysis of events, an interpretation of their phenomena, and their subjugation to the laws of nature. **Keywords:** Ibn Khaldun, Attribution, Historical writings, Early historians, Book EL-Iber.

المؤلف المرسل: ط.د: حفيظة إليلة، الإيميل: [ellila.hafidha@univ-oran1.dz](mailto:ellila.hafidha@univ-oran1.dz)

## 1. مقدمة:

تُعَدُّ الكتابة التاريخية أقدم صور التدوين للأخبار عند العرب وفق منهج يرتكز على تتبع تواريخ الشعوب الإسلامية خاصة وتاريخ البشرية عامة، ومما لا شك فيه أنَّ الكتابة التاريخية أو حوادث التاريخ خضعت لقواعد ومناهج تُحدِّد شكل هذه الكتابة وأهدافها وتمنع في الوقت نفسه من التلاعب بحقائقه ووقائعه لتوظيف أغراض شخصية كتحقيق مجدٍّ أو شهرة وإخفاء حقائق أو طمسها، وقد عرفت الحضارة العربية تاريخاً غنياً بالأحداث خاصة بعد مجيئ الإسلام، فانصبَّ اهتمام المؤرخين على كتابة تاريخ الدعوة الإسلامية والصحابية ومدح الخلفاء والسلطين مُتَّبِعِينَ منهج المُحدِّثين في ذلك القائم على الإسناد؛ وذلك لأنَّ أغلب هؤلاء المؤرخين كانوا من رجال الحديث والدين والفقه والقضاء.

لقد حاز موضوع الإسناد منزلة رفيعة في ميدان النقد التاريخي عند أهل العلم، إذ عُدَّ وسيلةً جوهريّةً للتحقق من صدق الأخبار وتمييز الصحيح من الزائف من الروايات، ولهذا سعى المؤرخون الأوائل، منذ صدر الإسلام، إلى جمع الأخبار وتدوينها بإحكام، مع إيلاء بالغ العناية بصحة السند وسلامة المتن، حيث جعلوا الإسناد "سُلَّم الرواية" ومعيّاراً لقبولها أو ردّها، غير أنَّ ابن خلدون، صاحب "المقدِّمة"، خالف هذا المسلك في نظريته إلى التاريخ، واتَّخذ موقفاً ناقداً لمنهج الاعتماد المطلق على الإسناد، إذ لم يرَ فيه الضمانة الكافية للتحقيق التاريخي، بل اعتبره قاصراً في كثير من الأحيان عن ردِّ الأكاذيب أو تصحيح المغالطات، لا سيّما إذا كان المتن مخالفاً للواقع أو مستحيلاً عقلاً وعادة، وقد استند ابن خلدون في موقفه إلى جملة من المبررات، أبرزها: إنَّ الأخبار - وإن صحَّ سندها - قد تحمّل في طبائنها أوهام الرواة، أو تتأثّر بنوازع الهوى والعصبية، أو تُروّج لأغراض سياسية وإيديولوجية، داعياً بذلك إلى ضرورة إخضاع الرواية التاريخية إلى معايير جديدة تقوم على: "العقل" و"القياس الاجتماعي" و"قوانين العمران البشري"، معتبراً أنَّ الخبر يُقبل إذا وافق طبيعة الاجتماع البشري وسُنن التاريخ، ويردُّ إذا خالفها، ولو جاء بإسناد ظاهره الصحة.

فكان بذلك رائداً لمنهج جديد في قراءة التاريخ، لا يقف عند ظاهر الرواية، وإنّما يَغوص في عللها وسيقاتها، ويخضعها لحُكم العقل والواقع، فسبق عصره بنظرة نقدية تجاوزت حدود السند إلى تحليل المضمون، واستشراف القوانين التي تحكم تطور المجتمعات والأمم، الأمر الذي حرَّك البحث لفهم ومقارنة موقفه المنهجي؟ ومحاولة التوسع والشرح لفهم المبررات التي اتكأ عليها لتأسيس نظريته النقدية؟ وبالنسبة لتاريخه هل أسقط ابن خلدون منهجه الجديد في كتابته لتاريخ المغرب الأوسط؟.

## 2. الإسناد:

### 1.2 تعريف الإسناد وأهميته:

يُعدّ الإسناد ركيزة أساسية في علوم الرواية، ولا سيما في علم الحديث، حيث مثل الأداة الأهم لضبط الأخبار وصيانة السُنّة من التحريف أو الوضع، وقد أولى العلماء لهذا المفهوم عناية بالغة، فجعلوه ميزانًا يُعرف به صدق الراوي من كذبه، وسلامة الرواية من علّتها.

فالإسناد من الناحية اللغوية: يُشتق من الفعل "أسند"، والذي يحمل في الأصل معنى الميل أو الاعتماد، كما يُقال: "أسند ظهره إلى الحائط"، أي: اتكأ عليه واستند إليه طلبًا للدعم أو الراحة، وقد استُعير هذا المعنى في السياقات العلمية واللغوية، فصار الإسناد عند أهل اللغة يعني ضمّ كلمة إلى أخرى بحيث يُنتج المعنى الكامل والمفيد، كما هو الحال في إسناد الخبر إلى المبتدأ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، إذ تكتمل بذلك البنية النحوية للجملة وتُفهم دلالتها (مروان العطية، 2018، ص126)، أي أنّ الإسناد عملية ربط بين عنصرين لغويين (كلمة بأخرى) لإنتاج معنى تام ومفيد، ويُستخدم في النحو لبيان العلاقة بين المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، بما يكمل البنية الدلالية للجملة.

أمّا السند في اصطلاح علماء الحديث: فهو يُمثّل السلسلة التي تتكون من الرواة الذين نقلوا الخبر أو الرواية طبقة بعد أخرى حتى عودته إلى مصدره الأول، وسُمّي هذا الطريق سنداً؛ فهو من سند الشيء وهو كل ما يسند إليه ويعتمد عليه المسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، وفي الحديث هو: رفعه إلى قائله أي: بيان المتن برواية الحديث مسنداً وقد يطلق الإسناد على السند (محمد عجاج الخطيب، 2006).

ومعناه أن مفهوم السند في علم الحديث يُشير إلى سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر جيلاً بعد جيل، حتى يصل إلى مصدره الأصلي، أي النبي (صلى الله عليه وسلم) قائله الأول، ويُشتق مصطلح "السند" من الفعل "سند"، بمعنى الاعتماد أو الارتكاز، ممّا يدل على أن السند هو العمود الذي يُستند إليه في توثيق الحديث؛ أما الإسناد، فيُطلق أحياناً على هذه السلسلة نفسها، كما قد يُشير إلى فعل رواية الحديث مع نسبته إلى قائله، وهو ما يُعرف بـ "رفع الحديث"، ومن ثَمَّ، فالإسناد يُعدّ ركيزةً مركزية في علم الرواية، حيث تكتسب النصوص الحديثية مشروعيتها من موثوقية هذا السند المتّصل والمعتمد.

فالإسناد في علم الحديث هو السلسلة التي تتعاقب فيها أسماء الرواة الذين نقلوا الخبر جيلاً بعد جيل، حتى تصل الرواية إلى مصدرها الأول، سواء كان النبي (صلى الله عليه وسلم) أو أحد الصحابة أو التابعين، وتُعطى هذه السلسلة أهمية بالغة؛ إذ لا يُكتفى بمجرد سردها، بل يُنظر أيضاً في طريقة أداء الرواة وصيغ نقلهم، مثل

قولهم: "حدّثنا"، "أخبرنا"، "عن"، وغيرها، وهي أدوات تُستخدم لتمييز درجات التحمّل والدقة في النقل، ومن خلال تتبّع هذه الصيغ ومعرفة حال الرواة وطرق التحمل، يُمكن للمُحدّثين الحكم على الرواية من حيث القبول أو الردّ، أي: تصنيفها ضمن الأحاديث الصحيحة أو الضعيفة أو الحسنة.

أمّا من جهة التأليف، فقد كان "المسند" هو أحد أشهر أشكال جمع الحديث، ويقوم على ترتيب الأحاديث حسب الصحابي الرّأوي دون النظر إلى موضوع الحديث، بغضّ النظر عن درجته من حيث الصحة، ويُعتبر "مسند الإمام أحمد بن حنبل" من أوسع وأشهر المؤلّفات في هذا الباب، حيث جمع فيه الآلاف من الأحاديث المنسوبة إلى الصحابة، ممّا جعله مرجعاً هاماً في علم السنة وواحدًا من أعمدة التراث الحديثي الإسلامي، فهو يعتبر خصيّة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة من سنن الدّين وبه حفظ الله دينه وشريعته، فتميّز به المسلمون عن غيرهم من الأمم؛ فأصبح وسيلة أساسية لحفظ الدّين وحمايته من التحريف، -وأضاف الكاتب نقلاً عن ابن مبارك "الإسناد من الدّين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (محمد عجاج الخطيب، 2006، صفحة 23، 81)، وفي هذا القول تشديد صريح على أهميته ووعي علماء الأمة بخطورة النقل دون ضبط السند.

فالمسند" نمط شهير لتصنيف الحديث النبوي، يعتمد ترتيب الأحاديث بحسب الصحابة الرواة دون النظر إلى موضوعها أو درجتها، ويُعد "مسند الإمام أحمد بن حنبل" (خير الدين الزركلي، 1986، صفحة 6) أبرز نماذجها وأغزرها مادة، ما جعله مرجعاً أساسياً في علم السنة، وقد شكّل الإسناد خصيصةً فريدة للأمة الإسلامية، ضمنت حفظ الدين من التحريف، حيث ارتبطت موثوقية الحديث بصحة سنّده.

وفي الاصطلاح الحديثي، يُطلق مصطلح "المسند" على الحديث الذي يُروى بسلسلة مُتصلة من الرواة، حيث ينقله المُحدّث عن شيخه بطريقة يُفترض فيها السماع المباشر أو ما يُعادلّه، وتُستمرّ هذه السلسلة حتى تصل إلى أحد الصحابة المعروفين، الذي بدوره يرويّه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد أشار الحاكم إلى هذا المفهوم مؤكداً أهمية اتّصال السند ووضوح العلاقة بين كلّ راوٍ وسابقيه في هذه السلسلة، ومع ذلك، فقد ذهب بعض العلماء إلى توسيع هذا التعريف ليشمل كل ما يُنسب إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، سواءً أكان بسندٍ مُتّصل أو منقطع، مادامت الرواية تُسند إليه، كما عرّف آخرون "المسند" بأنّه "مجرد الطريق المؤدي إلى المتن، أي: سلسلة النقل التي أوصلت الحديث إلى المُحدّث، ومن جهة التأليف، يُطلق مصطلح "المسند" أيضاً على نوع من كتب الحديث التي تُجمع فيها روايات كلّ صحابي على حدة، دون التمييز بين صحيحها وضعيفها، كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في مسنده الشهير، الذي يُعدّ من أكبر المُصنّفات في تاريخ السنة النبوية، أمّا في مجال نقد الأسانيد، فقد وُضعت مصطلحات دقيقة تُعبّر عن درجة موثوقية السند، فإذا كان السند متيناً، قيل: "إسناده جيد" أو "رجاله ثقات"، وإن

وُجِدَتْ فِيهِ عِلَلٌ قِيلَ: "إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ"، أَوْ "فِيهِ انْقِطَاعٌ"، أَوْ "فِيهِ رَاوٍ لَيْنٌ"، وَهِيَ تَعْبِيرَاتٌ عِلْمِيَّةٌ يَسْتَعِينُ بِهَا الْمُحَدِّثُونَ لِتَحْدِيدِ قَبُولِ الْحَدِيثِ أَوْ رَدِّهِ (محمد عجاج الخطيب، 2006، صفحة 24) .

وَتَأْسِيساً عَلَى مَا ذَكَرَ، إِنَّ الْمُسْنَدَ فِي الْإِصْطِلَاحِ الْحَدِيثِيِّ يُطْلَقُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُرَوَّى بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَبْرَ الصَّحَابِيِّ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ وَضُوحُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الرَّوَاةِ، كَمَا عَرَفَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ مَجْرَدُ سِلْسَلَةِ النِّقْلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْمَتْنِ، وَيُسْتَعْمَلُ الْمَصْطَلَحُ أَيْضاً لَوْصَفِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الَّتِي تُرْتَبُ رَوَايَاتُهَا حَسَبَ الصَّحَابَةِ، كـ "مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد"، كَمَا يَتَنَاوَلُ النِّصَ أَهْمِيَّةَ نَقْدِ الْأَسَانِيدِ، حَيْثُ يُقَيَّمُ الْحَدِيثُ بِحَسَبِ قُوَّةِ السَّنَدِ، بِاسْتِعْمَالِ مِصْطَلَحَاتٍ مِثْلُ: "إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ"، أَوْ "ضَعِيفٌ"، بِحَسَبِ مَوْثُوقِيَّةِ الرَّوَاةِ وَإِتِّصَالِ السَّنَدِ.

لَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَيِّ أُمَّةٍ سَابِقَةٍ أَنَّهَا اعْتَنَتْ بِنَقْلِ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ كَمَا فَعَلَ الْمُسْلِمُونَ؛ الَّذِينَ حَفِظُوا آثَارَ نَبِيِّهِمْ وَأَنْسَابَ خَلْفِهِمْ، حَتَّى أَنْ بَعْضَ الْمُسْتَشْرِقِينَ أَشَادُوا بِعَظَمَةِ هَذَا الْعِلْمِ وَأَنْفَرَادِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ، فَازْدَادَ التَّشَدُّدُ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الْإِسْنَادِ خَاصَّةً بَعْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَالْأَهْوَاءِ وَالتَّعَصُّبِ وَالتَّحَرُّبِ، فَبَدَأَ يَظْهَرُ الْكُذْبُ وَالْوَضْعُ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ شِدَّةِ خَوْفِ وَحَرْصِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّنَةِ الشَّرِيفَةِ أَصْبَحَ الْإِسْنَادُ ضَرُورَةً شَرْعِيَّةً لَا بَدَّ مِنْهَا، وَهَكَذَا أَصْبَحَ مِنْهَا يَلْتَزِمُ بِهِ الْمُؤَرِّخُونَ فَاعْتَنَوْا بِهِ أَشَدَّ عَنَاءَةٍ.

وَقَدْ اِنْعَكَسَ الْاهْتِمَامُ بِالْإِسْنَادِ فِي حَجْمِ الْمَوْفَلَّاتِ الْكَثِيرَةِ وَالْمُنْتَوَعَةِ الَّتِي أُلْفِتْ حَوْلَ الرَّوَاةِ كَكُتُبِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ وَالطَّبَقَاتِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ... الخ، وَقَدْ بَذَلُوا مِنْ خِلَالِهِ جَهْدًا كَبِيرًا فِي نَقْدِ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَمَّ تَطْبِيقُهَا عَلَى الرِّوَايَاتِ التَّارِيخِيَّةِ، حَيْثُ كَانَ عَلَى مَرِّ التَّارِيخِ مَفْخَرَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ لِمِثْلِ هَذَا الْعِلْمِ.

بَرَزَ عِلْمُ الْإِسْنَادِ كَرَكِيزَةٍ أَسَاسِيَّةٍ فِي بِنَاءِ مَنِهْجِيَّةِ التَّأْلِيفِ لَدَى الْمُؤَرِّخِينَ الْأَوَائِلِ، حَيْثُ احْتَلَّ حِيزًا كَبِيرًا فِي تَنْظِيمِ وَنَقْلِ الْأَخْبَارِ التَّارِيخِيَّةِ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُؤَرِّخِينَ كَانُوا فِي الْأَصْلِ مُحَدِّثِينَ، وَاسْتَقَوْا مِنْ تَقْنِيَّاتِ وَأَدَوَاتِ عِلْمِ الْحَدِيثِ الَّتِي كَانَتْ تَهْدَفُ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْ صَحَّةِ الرِّوَايَاتِ، وَمِنْ هُنَا، شَهِدَ الْإِسْنَادُ انْتِقَالًا وَاضِحًا إِلَى مِيقَانِ التَّارِيخِ، فَبَرَزَ دَوْرُهُ جَلِيًّا فِي صُنُوفِ الْكُتُبِ الَّتِي تُعْنَى بِسِيرِ الْأَشْخَاصِ وَأَحْدَاثِ الزَّمَنِ، مِثْلُ: كُتُبِ الطَّبَقَاتِ وَالتَّرَاجِمِ وَتَوَارِيخِ الْمَدَنِ، وَيُعَدُّ كِتَابُ "تَارِيخِ الرِّسْلِ وَالْمُلُوكِ" لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ مِثَالًا بَارِزًا عَلَى هَذَا التَّدَاخُلِ، إِذْ أَوَّلَى مُؤَلِّفُهُ الْفَقِيهَ وَالْمُحَدِّثَ عَنَاءَةً فَائِقَةً لِسَرْدِ الْأَسَانِيدِ، مِمَّا مَنَحَ عَمَلَهُ طَابَعًا عِلْمِيًّا رَصِينًا وَأَهْمِيَّةً كَبِيرَةً فِي الدِّرَاسَاتِ التَّارِيخِيَّةِ (بِشَارِ عَوَادٍ مَعْرُوفٍ، 1384هـ/1964-1965م).

وَصَفْوَةُ الْقَوْلِ لَقَدْ شَكَّلَ عِلْمُ الْإِسْنَادِ إِحْدَى الْخُصُوصِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْكُبْرَى الَّتِي انْفَرَدَتْ بِهَا الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، حَيْثُ تَحَوَّلَ مِنْ وَسِيلَةٍ لِحِفْظِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ إِلَى مَنِهْجٍ عِلْمِيٍّ دَقِيقٍ أَثَّرَ بَعْمَقٍ فِي بِنَاءِ الْكِتَابَةِ التَّارِيخِيَّةِ، بِفَضْلِ

اعتماده على التوثيق والتحقق من صحة الأخبار، وهو ما منح المؤلفات الإسلامية - مثل كتاب تاريخ الطبري - مصداقية وصرامة علمية لم تعرفها الأمم السابقة.

## 2.2 منهج الإسناد:

اعتمد أصحاب هذا المنهج أساساً على حفظ الأخبار المُسندة، سواءً في صدورهم أو تدوينها في الكتب، مُعتبرين الإسناد حجر الأساس في بناء العلم الذي تنتمي إليه الرواية، بغضّ النظر عن تتابع أو ترابط موضوعات هذه الروايات، وكان الإسناد بالنسبة لهم الوسيلة الأمثل لضمان توثيق الأخبار، ممّا مكّنهم من الحفاظ على تراث أيامهم وأعوام من سبقوهم بكل تفاصيله، ومن ثمّ الانطلاق نحو العمل عليه وفق مناهج النقد والتحقق، مهما تفاوتت شروط تطبيق هذه المناهج، وبذلك يكون لهم الفضل الأول في حفظ هذا الكمّ الهائل من المرويات، ثمّ تسهيل عملية نقدها وتحليلها لاحقاً. (أحمد خليل الشال، 2016، صفحة 10، 26)

وعليه، فهم لم يَرَوْوا كل هذا الكم الهائل من المرويات الاخبارية والتاريخية على أنّه صحيح وإنّما بوصفه تراث من سبقهم حفظوه من الضياع، ولهذا، فقد احتوى مضمون كُتُبهم على الصحيح والسقيم كلّ حسب شرطه ومذهبه في الرواية، وبهذا يكونون قد حفظوا الأمانة مُوافقة مع المنهج الذي اصطَلحوه، لكن مع مرور الوقت غاب كثير من معالم منهاج هذا الصدر الأول عن كثير ممّن جاءوا بعدهم، فكان منهجهم فيه تساهل وتهاون نتج عنه قبول الضعيف والموضوع أحياناً أو القول بالشيء ونقيضه أحياناً أخرى.

يُمكن تقسيم رِوَاة الأسانيد في الرواية التاريخية إلى ثلاث فئات رئيسية، إلا أنّ الحدود بين هذه الفئات غالباً ما تكون غير واضحة وتتداخل أدوارهم فيما بينهم، ويُميّز بينهم في الغالب بناءً على نوع الرواية التي يكتبون من العمل عليها وتقديمها، ونذكر منهم: المحدثون وهم من اختصّوا برواية سنّة النبي عليه الصلاة والسلام يأتي في مقدّمتهم أصحاب الأسانيد والصّحاح كموطأ ابن مالك وصحيح البخاري ومسلم؛ فكانوا من أكثر أصحاب الإسناد اهتماماً وحرصاً ودقة، أمّا المؤرّخون فقد قاموا برواية التاريخ اعتماداً على منهج الإسناد منهم أصحاب كُتُب الحوليات والأنساب والطبقات كابن سعد والبلاذري والخطيب البغدادي... الخ، وكذا الإخباريون الذين اشتهروا برواية الأخبار من السّير والمغازي والفتوح لكنّهم لم يعتنوا بأخبارهم كالمحدثين والمؤرّخين من أبرزهم: ابن اسحاق والواقدي (أحمد خليل الشال، 2016، الصفحات 11-12).

ولهذا اعتمد علماء المسلمين في منهجهم على حفظ الأخبار المسندة بدقة، سواءً في الذاكرة أو التدوين، مُعتبرين الإسناد أساساً لا غنى عنه لضمان توثيق الروايات التاريخية والإخبارية، ممّا مكّنهم من الحفاظ على تراثهم الضخم وتمهيد الطريق لنقد وتحليل هذه المرويات لاحقاً، فلم يروا كل ما جمعه صحيحاً بالضرورة، بل احتوى

تراثهم على الصحيح والضعيف، وفقاً لمعايير صارمة، إلا أن هذه الدقة والصرامة تراجعت لدى بعض من جاء بعدهم، فحدث تهاون أدى إلى قبول روايات ضعيفة أو متضاربة، ويمكن تقسيم رواة الأسانيد إلى ثلاث فئات رئيسية: المحدثون المتخصصون في سنة النبي ﷺ وكانوا الأكثر حرصاً على الإسناد، والمؤرخون الذين رَووا التاريخ بأسلوب إسنادي دقيق، والإخباريون الذين رَووا الأخبار والسير والمغازي ولكن بعناية أقل في ضبط الأسانيد.

### 3. الرواية التاريخية:

#### 1.3 تعريف الرواية التاريخية:

عرّف القدماء من علماء المسلمين الرواية التاريخية بأنها كل خبرٍ مُرتبط بزمانٍ مُعيّن، أو بمعنى أدق هي كل خبر من الأخبار التي تُروى.

أمّا عند المحدثين، فتُعرف الرواية التاريخية بأنها كل نقلٍ يُقدّمه المؤرخون أو الإخباريون بصورٍ متعددة، سواء كانت سيرة، أو مغازي، أو أنساب، أو قصصاً، وغيرها.

وتنقسم هذه الروايات إلى: مُسندة - أي: مُرتبطة بسند رواية عن طريق: السماع أو العرض أو الإجازة-، أو غير مُسندة - أي: مُنقطعة السند، ويجدر بالذكر أنّ الرواية المُسندة قد تكون مُتصلة السند، أو مُرسلة فيها انقطاع في بعض طبقات السند، ومن أهم أركان الرواية المُسندة وجود السند والمتن معاً.

ويُشترط لصحة الرواية التاريخية عدالة الرواة وصدقهم، بالإضافة إلى اتساق الرواية مع مجال الخبر، وقد تبنّى أصحاب الأسانيد منهجاً صارماً في حفظ الأخبار المُسندة، سواء في أذهانهم أو في الكتب، ممّا أتاح لهم حفظ كمّ هائلٍ من المرويات، كما حرصوا على توثيق أسانيدهم بدقة، من خلال ذكر أسماء الرواة والتدقيق في صفاتهم، حتى وصلوا إلى مناقشة العدالة التي يجب أن تتوفر في الراوي لضمان صحة النقل وسلامته (أحمد خليل الشال، 2016).

وعند دراسة منهج المسلمين الأوائل في توثيق وعرض الروايات التاريخية، يتضح أنهم اتبعوا نهجين رئيسيين؛ الأول: يركز على الإسناد الدقيق للرواية، والثاني: يعتمد على الانتقاء والسرد للأحداث، وكلّ من هذين النهجين يتفرّع بدوره إلى أقسام متعددة تبعاً لطبيعة المادة التاريخية التي يتناولها المؤرخون في رواياتهم.

ما يُفيد أنّ الرواية التاريخية عند علماء المسلمين القدماء قد اتسمت بمنهجية علمية دقيقة، حيث اعتُبرت كل خبرٍ مُرتبط بزمانٍ مُعيّن، سواء كان سيرةً أم مغازي أم أنساباً، وتفرّعت إلى روايات مُسندة بسند واضح وروايات غير مُسندة مُنقطعة السند.

ولضمان صحة النقل، اشترط العلماء عدالة وصدق الرواة، وحرصوا على توثيق الأسانيد بدقة من خلال دراسة صفات الرواة وعدالتهم، مما مكنهم من حفظ كم هائل من المرويات بدقة، واعتمد المؤرخون الأوائل نهجين رئيسيين في التأريخ، هما: الإسناد الدقيق والانتقاء والسرد، مما يعكس وعياً منهجياً متقدماً في التعامل مع الروايات التاريخية وفق ضوابط علمية صارمة.

### 2.3 أصحاب السرد والانتخاب:

اعتمد هؤلاء على انتقاء روايات معينة وسردها دون غيرها مجردة من الأسانيد في سياق متصل المعاني ومترايط، وتخضع عملية الانتقاء هذه للميول العلمية أو الاتجاهات الفكرية، واشتهر أصحاب هذا الفرع في القرن الرابع الهجري بعد أن كان الإسناد هو المنهج الضابط للمرويات خلال القرون الهجرية الأولى، فلم يكن أحد يجرؤ خلال هذه الفترة على العمل دونه إلا ضعيف أو أديب (أحمد خليل الشال، 2016، صفحة 17).

إنّ النصّ أعلاه يركّز على تحوّل في منهجية نقل الروايات التاريخية عند بعض العلماء في القرن الرابع الهجري، حيث بدأوا ينتقون روايات معينة ويسردونها متسلسلة ومتراطة المعاني، لكن دون إرفاقها بسلسلة الإسناد التي كانت سابقاً الضابط الأساسي لصحة المرويات، فهذا التعبير يعكس تأثرهم بالميولات العلمية أو الاتجاهات الفكرية التي اعتناها كل منهم، مما أدّى إلى تخفيف القيود الصارمة التي فرضها الإسناد في القرون الأولى، حين كان العمل دون إسناد يُعدّ أمراً مرفوضاً ويقتصر فقط على الضعفاء أو الأدباء، ومنه تُمثل هذه المرحلة فترة انتقالية في طرق توثيق الأخبار بين الصرامة التقليدية وبين الانفتاح على أساليب أكثر مرونة في العرض.

### 4. منهج المسلمين في تدوين التاريخ:

إنّ تدوين العلوم عند المسلمين بدأ في وقت مبكرٍ والسنة النبوية كان لها سبق الشرف بالتدوين بعد كتابة القرآن الكريم، لما كان لها من أهمية في حياة المسلمين عقيدة ونظاماً وأحكاماً وأخلاقاً، فكان جُلّ اهتمامهم بعد الكتاب والسنة تدوين سيرة النبي عليه الصلاة والسلام باعتباره النبي القدوة والمعلم والقائد؛ فارتبط التدوين التاريخي بدراسة سيرته عليه السلام ومغازيه وأعمال الصحابة والدولة الإسلامية التي أقامها وهجرة المسلمين، واعتمد هذا التدوين في بدايته على الرواية الشفهية كالحديث وأصبحت هذه الدراسة فيما بعد تبدأ بتاريخ آدم ثم استمرت إلى أن تصل إلى السيرة النبوية التي لم تعرف منهجية معينة في التدوين حتى ظهرت عند ابن اسحاق والواقدي وابن سعد (أحمد خليل الشال، 2016، الصفحات 39-41)، ثم إنّ أئمة الحديث اتخذوا أقصى درجات العناية والحذر في الإسناد في كتبهم، أمّا أئمة السير والمغازي فلم يصلوا إلى هذه المرتبة.

ومن يُمكن النظر في مسار التأريخ الإسلامي يُلاحظ بوضوح ظاهرة لافتة تتمثل في أنَّ الغالبية العظمى من المؤرخين الأوائل - إن لم يكن جميعهم - كانوا في الأصل من المحدثين، وقد انعكس ذلك على منهجهم في كتابة التاريخ، إذ اعتمدوا في تدوينهم وتحليلهم للأخبار على منهج أهل الحديث، وبشكل خاص على أسلوب الإسناد، وقد ظلَّ هذا المنهج معتمدًا بشكل صارم حتى نهاية القرن الثالث الهجري، بل استمرَّ حضوره واضحًا في التأريخ إلى غاية القرن الخامس، ممَّا يدلُّ على عمق تأثير علوم الحديث في تشكيل المنهجية التاريخية لدى المسلمين الأوائل (شمس الدين الذهبي، 2001، صفحة 34).

يُعدُّ "محمد بن إسحاق" محطة مفصلية في تطور الكتابة التاريخية الإسلامية، إذ انتقل بعلم السيرة والمغازي من مجاله الضيق إلى دائرة التاريخ الأوسع، فقد قام بجمع عدد كبير من الروايات الشفوية وضَمَّن مؤلفاته الإسرائيلية، والحكايات الشعبية إلى جانب مقاطع من الشعر المعتمد، ومهَّدَ هذا المنهج لمرحلة جديدة في التأريخ، لينتبعه بعد ذلك "محمد بن عمر الواقدي" الذي سار على خطاه مواصلاً تطوير هذا النمط من التدوين التاريخي، مضيفاً إليه طابعاً تحليلياً أكثر وضوحاً وتوسعاً في التفاصيل (شمس الدين الذهبي، 2001، صفحة 455)، حيث يُعدُّ عمله مكملاً لعمل ابن إسحاق؛ فقد اطلَّع على المدونات والروايات التي جُمعت قبله، ونقل عن الرواة وانتقل بنفسه إلى أماكن المغازي، ويعتبر أول من رتب التاريخ حسب السنين، ومن أهم كتبه: فتوح الشام والعراق، فالجهود التي بذلها أئمة السيرة والمغازي وكتب الطبقات ومؤرخو الفتوحات الإسلامية قد اتخذت منهاجاً واضحاً كاملاً هو منهج الإسناد (شمس الدين الذهبي، 2001، صفحة 47).

بدأ المسلمون مبكراً في توثيق علومهم، وكانت السنة النبوية تحتل مكانة مرموقة بعد القرآن الكريم نظراً لأهميتها في العقيدة والتنظيم والفقه، حيث ارتبط التدوين التاريخي بشكل وثيق بسيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) والمغازي، وأعمال الصحابة، والدولة الإسلامية، حيث بدأ بالاعتماد على الرواية الشفوية، ثم شهد تطوراً ملحوظاً مع مؤلفات ابن إسحاق والواقدي وابن سعد، وعلى الرغم من تفاوت العناية بين أئمة الحديث وأئمة السير، كان لعلم الحديث وخاصة الإسناد دور بارز في تأسيس منهجية التأريخ الإسلامي، وحافظ هذا المنهج على صرامته حتى القرن الخامس الهجري.

يُعدُّ محمد بن إسحاق نقطة فارقة في هذا المسار، حيث وسَّع نطاق السيرة ليشمل تاريخاً أوسع يضم روايات متعددة، فيما أضاف الواقدي بعده تحليلاً أعمق وتنظيماً زمنياً للأحداث، مما رسخ منهجاً واضحاً ودقيقاً في التدوين التاريخي الإسلامي، وأصبح هذا المنهج المرتكز على الإسناد الدعامة الأساسية في كتب السيرة، والمغازي، وكتب الطبقات، وتاريخ الفتوحات الإسلامية.

ما يُفيد أنَّ المسلمين اهتموا مبكرًا بتدوين علومهم، وكانت السنة النبوية ذات مكانة عالية بعد القرآن، حيث ارتبط التدوين التاريخي بسيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) وأعمال الصحابة.

تطور التدوين من الرواية الشفوية إلى مؤلفات ابن إسحاق والواقدي، مع اعتماد قوي على علم الحديث والإسناد، الذي أسس منهجًا دقيقًا في التأريخ الإسلامي استمرَّ حتى القرن الخامس الهجري، وأصبح هذا المنهج الركيزة الأساسية في كتب السيرة والتاريخ الإسلامي.

فيما ذهب بعض الباحثين إلى القول بأنَّ منهج التاريخ عند المسلمين لم يتكامل إلا على يد "البلاذري" الذي استخدم منهج الإسناد الجمعي لرواية الأخبار خاصة في كتابه "فتوح البلدان"، ويبدو أنه اقتبس من كتابات الزهري وروايته، وممن عاصر البلاذري: ابن قتيبة الدينوري وأبو حنيفة واليعقوبي، حيث تميَّز كتاب الدينوري بإهمال الإسناد في كثير من الأحيان وأشار إلى مصادر أخباره بدلًا منه يأتي بعده اليعقوبي (خير الدين الزركلي، 1986، صفحة 95)، وهو قريب من منهجه - قيل أنَّ تاريخه أولَّ مؤلف يتناول التاريخ بمعناه العام منذ خلق آدم حتى عصر المؤلف لكنه أقلَّ مرتبة من كتاب الأخبار الطوال لعدم استخدامه الإسناد ثم إنَّ مصادره غامضة غير دقيقة (أحمد خليل الشال، 2016، صفحة 58).

تميَّز منهج أهل التاريخ في هذه الفترة بالخروج عن منهج المُحدِّثين في نقل الأخبار، لكن لم تدم طويلاً هذه الحالة، فمجى الطبري أعاد لهذا المنهج سيرته الأولى ومكانته في التاريخ الإسلامي، حيث التزم الدقة في تطبيق منهج الإسناد على الأخبار، وكتابه مؤلف تاريخي شامل من خيرة المؤلفات التاريخية وأثبتها وأصحها، فقد أكمل ما قام به المؤرخون قبله ومهَّد الطريق لمن جاء بعده كالمسعودي (المسعودي، 1973، صفحة 11)، إذ تمسَّك في منهجه بالإسناد لأنه أساس صحة الرواية والنقّة بالرواية من حيث العدالة والضبط وصحة الإسناد؛ وأمَّا اهتمامه بنقد المتن، فهو نادر وقليل (شمس الدين الذهبي، 2001، الصفحات 354-355)، فقد اتَّبَعَ نظام الحوليات فتميَّز في كتابه بالحياد وعدم التعصُّب لأيِّ طائفة، واعتمد عليه من جاء بعده كابن الأثير وابن خلدون (أحمد خليل الشال، 2016، صفحة 69).

يقول محمد قطب: {لأنَّ المؤرِّخين القدامى التزموا في منهجهم الأمانة العلمية، وهي إثبات كل ما وصل إليهم من معلومات بالرغم من تعدّد وتناقض الروايات، فقد رأوا أنَّ الأمانة تقتضي أن لا يُهمَلوا شيئاً ممَّا سمعوه مع نسبته إلى قائله، فاجتهدوا وسعوا إلى ذلك ما أمكنهم} (محمد قطب، 1992، صفحة 12).

ما يؤكد التزام المؤرخين المسلمين الأوائل بالأمانة العلمية في تدوينهم للتاريخ، وحرصهم الشديد على نقل جميع ما وصلهم من روايات، حتى وإن كانت متعارضة، مُعتبرين أن الأمانة تقتضي إثبات كل رواية مع نسبتها إلى مصدرها، دون حذف أو تحريف، ما دامت منسوبة لقائلها، وسعوا قدر الإمكان لتحقيق هذا الالتزام.

تركز اهتمام كل من ابن إسحاق والواقدي بشكل أساسي على نقد السند، أي: التحقق من سلسلة الرواة، وهو ما يُعرف بالنقد الخارجي، في حين أن تعاملهما مع المتن من حيث المضمون والمعقولية - أي: النقد الداخلي - كان محدوداً ونادراً، ورغم هذا التركيز، فقد شكّلت أعمالهما حجر الأساس للمدونات التاريخية اللاحقة، إذ اعتمد عليها كثير من المؤرخين ممن جاؤوا بعدهما، أمثال: الخطيب البغدادي، وابن الأثير، وابن كثير وغيرهم، فكانت كتبهما منطلقاً رئيسياً لبناء سردية التاريخ الإسلامي في القرون التالية (محمد قطب، 1992، صفحة 69).

لكن التاريخ الإسلامي بعد أن عرف إنتاجاً غزيراً على يد هؤلاء المؤرخين الكبار، عرف بعدها مرحلة عُرفت بمرحلة التقليد التي اتّسمت بتكرار مواضيع الإخبار المتداولة ونقلها وهماً أو صدقاً ولا يذكر أسبابها ودواخلها ولا علّة الوقوف عند غايتها.

ثم جاءت مرحلة شهد فيها التاريخ الإسلامي تراجعاً ملحوظاً من حيث المنهج والمضمون، حيث أصيب التأليف التاريخي بما يُمكن تسميته بـ"داء الاختزال"، إذ اتّجه كثير من المؤرخين إلى تلخيص أعمال من سبقهم، واعتمدوا على الاختصار الشديد في صورة منظومات شعرية وأراجيز، دون إعمال نقدي أو إضافة تحليلية، وبهذا فقد التاريخ تدريجياً وظيفته الحيوية في تفسير الأحداث وفهم حركة المجتمعات، فأصبح عاجزاً عن مواكبة متطلبات العصر، ممّا أدى إلى تقهقره وتراجع قيمته العلمية والمعرفية، وقد بلغ هذا الانحدار ذروته في القرن الثامن الهجري، وهو العصر الذي عاش فيه ابن خلدون الذي وصف التاريخ في زمانه بأنه أصبح عقيماً، خالياً من الفائدة، وفاقداً لروحه التحليلية، الأمر الذي دفعه إلى إعادة صياغة فلسفة التاريخ من منظور نقدي شامل تجاوز مجرد سرد الروايات (حسين عاصي، 1991، صفحة 1)، فهو يقرّ بأنّ الفضل الأول في كتابة التاريخ يرجع لهؤلاء المؤرخين دون استثناء حتى الكبار منهم (الأئمة)، إلا أنّه يدخل في محاسبة نقدية لكل المؤرخين، على الرغم من أنّهم أوصلوا علم التاريخ إلى المكانة التي يُشيد بها هو نفسه، إلا أنّهم أنتجوا حديثاً سطحياً عن التاريخ، فأخبروا عن ظاهره ومن ثمّ فهو يطعن في المنهج الأصلي الذي قام عليه التاريخ التقليدي المعمول بظاهره لا بعمقه (علي أولملي، 1985، صفحة 6).

نجد ابن خلدون بنفسه يُشيدُ في مقدّمته على منهج الطبري، فقال عنه: إنّه قد وقف عند مشاهدته الخاصة واكتفى بالنقل عن الرواة نقلاً أميناً، وأكّد على فضله الكبير في نقل الأخبار بأمانة وتأديتها على النحو الذي أدّيت

به، ويُضيف أيضاً: أنَّ الفضل الأكبر يكمن في بذل الجهد لتمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها (عبد الرحمن بن خلدون، 2001، صفحة 36)، وقال محمد قطب أيضاً بعد الإشادة بفضل المؤرخين القدامى بأنهم تركوا ذلك كله بغير تمحيص (محمد قطب، 1992، صفحة 12).

بدأ ابن خلدون بنقد جذري للتاريخ التقليدي، فهو يُعيد النظر في منهجه الأصلي الذي يقوم عليه وهو الإسناد، ويرى أنه لابد من نظرة نقدية لمنهج التاريخ خاصة التاريخ العربي الأول رافضاً الإسناد منهجاً للتاريخ، وبهذا خرج عن التقليد المتداول منذ قرون بالرغم من نمو الإنتاج الهائل للتاريخ الذي لم يُترجم على المستوى النظري، بل ظلَّ حبيس السرد مُتخلفاً، والنقد الخلدوني للإسناد مربوط بالتقليد، أي: تكرار الإنتاج لأخبار جامدة، لهذا ردَّ ابن خلدون علم التاريخ إلى قوانين التاريخ والمجتمع، ووضع حداً لاستنساخ لا ينتهي من السرد والخبر (علي أومليل، 1985، صفحة 13)، فهو يرى أنه لابد من الإجابة على الأسئلة لإخراج الحقائق التاريخية من الشك إلى اليقين، فمن المؤرخين من قصرُوا التاريخ على ظاهره؛ فجاء تاريخهم مجرد نقل واستعراض للأحداث والوقائع، مثل: ابن إسحاق وابن الكلبي والواقدي والطبري والمسعودي، حيث انصفت كتاباتهم بالاعتماد على جمع الروايات، وأما من أوغلَّ في باطن التاريخ، فجاء تاريخهم مُفسراً ومُعلِّلاً للأحداث والوقائع (خلدون خليل سليم الحباشنة، 2010، صفحة 99).

مثلَّ ابن خلدون نقطة مفصلية في النقد التاريخي من خلال تشخيصه لعلل التآليف التقليدية، خاصة بعد أن شهد التاريخ الإسلامي حالة من التراجع المنهجي تمثلت في ظاهرة الاختزال والانغلاق داخل دائرة السرد دون تحليل، فرغم إشادته بجهود المؤرخين السابقين في حفظ الأخبار ونقلها بأمانة، إلا أنه وجَّه نقداً جذرياً لمنهجهم القائم على الإسناد، مُعتبراً أنه أدَّى إلى تكرار الأخبار دون فحص أو تمحيص، ممَّا أفقد التاريخ روحه التفسيرية، ومن هنا دعا ابن خلدون إلى تجاوز ظاهر الرواية نحو البحث في علل الأحداث الاجتماعية والسياسية، ووضع بذلك أسساً جديدة لفهم التاريخ تقوم على قوانين العمران البشري لا مجرد النقل، وهذا الموقف النقدي يدلُّ على وعي معرفي مُتقدِّم بأزمة المنهج التاريخي التقليدي، ويُمثل دعوة صريحة إلى الانتقال من تاريخ الأخبار إلى تاريخ الفكر والتحليل، وهو ما جعله يُؤسس لما يمكن اعتباره بداية لعلم الاجتماع التاريخي في الحضارة الإسلامية.

يُضيف محمد قطب قائلاً عن منهج الاسناد: "إنَّ هذه الطريقة حَفِظَتْ لَنَا الوقائع كُلَّها وما ورد فيها من أقوال، فَهِيَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ مَصَادِرٌ ثَمِينَةٌ لِلْبَاحِثِ الْمُدَقِّقِ الَّذِي يَسْعَى إِلَى التَّمَحِيصِ، وَلَكِنْ عَيْبُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَارِئِ الْعَادِي أَنَّهَا تُغْرِقُهُ فِي خِصَمٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالْوَقَائِعِ الْمُتَضَارِبَةِ وَالْمُتَنَاقِضَةِ أحياناً لا تخرج بنتيجة مُحددة؛ فلا يُحَقِّقُ

ما يبرّجوه من قراءة التاريخ ودراسته، فهو لا يملك الصبر ولا المقدرة الفنية التي يستطيع بها أن يُحصّ الروايات المختلفة ويُرجح بعضها على بعض". (محمد قطب، 1992، صفحة 12)

إذن، يُقرّ ابن قطب بأهمية هذا المنهج وفصله في حفظ الوقائع والأقوال، مُعتبراً إيّاه مصدراً ثميناً وضرورياً للباحث المُتخصص الذي يمتلك أدوات التمحيص والنقد، لأنه يُؤقّر كما هائلاً من الروايات التي تُمكنه من تتبّع الحَدث من زوايا مُتعددة، غير أنّ قطب لا يغفل عن الإشكالية الكبرى التي يُواجهها القارئ العادي أمام هذا المنهج، إذ يجده غارقاً في سيلٍ من الروايات المُتعارضة دون نتيجة حاسمة أو سردية واضحة، فغياب التحليل أو الترجيح في كثير من كتب التاريخ يجعل المُتلقي غير المُختص عاجزاً عن تكوين صورة دقيقة أو فهم عميق، وهو ما يُفرغ عملية القراءة من هدفها الأساسي، ومن هنا، يُمكن فهم دعوة قطب إلى ضرورة الموازنة بين أمانة النقل والتحليل النقدي، بحيث لا يُترك القارئ رهينة التضارب السردية، بل يُقدّم له التاريخ في صورة أقرب إلى الفهم، دون أن يُقرط في أصالة المصدر وصرامة المنهج.

#### 5. مُبرراتُ ابن خلدون في نقدٍ منهج السند:

لقد سعى ابن خلدون إلى إحداث قطيعة منهجية مع الأسلوب الإخباري الذي كان سائداً في الكتابات التاريخية قبله، فعمل على التمييز بين "الإخبار" و"التاريخ" كعلم له أصوله وغاياته، فقد رأى أن الاكتفاء بنقل الأخبار مهما كانت مُوثقة بالسند لا يرقى بالمعرفة التاريخية إلى مستوى العلم، وإنّما يظلّ محصوراً في نطاق السرد الظاهري الذي يفتقر إلى العمق التحليلي.

من هذا المنطلق، انتقد ابن خلدون منهج المُحدثين والمؤرخين الذين جعلوا من قواعد الإسناد غاية في ذاتها، وأهملوا الجانب العقلي والنقدي الذي يجب أن يُبنى عليه التاريخ كعلم مستقل، فقد أدرك أن الانتقال من التأريخ بوصفه مجرد تدوين للحوادث والوقائع إلى التأريخ بوصفه علماً يقوم على فهم العلل والبُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يقتضي تأسيس رؤية منهجية جديدة للتاريخ، فغايته لم تكن مجرد تصحيح الرواية أو ضبط الإسناد، وإنّما الارتقاء بالتاريخ إلى مستوى علم العمران البشري، الذي يتوسل بالتأمل العقلي والتحليل السببي، لا مجرد التتبع الزمني للأحداث، وبهذا التأسيس نقل ابن خلدون الكتابة التاريخية من فن القصص الإخباري إلى علم تحليلي يقوم على التفسير الموضوعي والنظر في سنن الاجتماع البشري.

ولابن خلدون طبعاً أسبابه ومُبرراته لهذا النقد، فهو يرى أنّه مجرد عملية تكرار لما تمّ إنتاجه لا يخلص إلى نتائج وقوانين تاريخية، رافضاً وناقداً التقليد، فقد لاحظ ابن خلدون أنّ العالم تغيّر بتغيّر العصور إلا أنّ الكتابات التاريخية وطريقة المؤرخين في الكتابة بقيت هي نفسها المتداولة هذا بنقل عن الآخر، وكأنّ الأحوال لم تتغيّر أبداً.

ومن هنا، انطلق ابن خلدون ودعا إلى وجوب تغيير التاريخ بتغيير مُعطياته وعلى المؤرخين أن يكتبوا كتاباتهم على ضوء تلك المتغيرات والتخلي عن مبدأ التقليد الذي يوصل إلى نتائج لا معنى لها، فاستهل مقدمته الشهيرة بنقدٍ للمؤرخين القدامى ومنهج كتاباتهم، فأعطى مفهوماً آخر للتاريخ (بشار قويدر، 2011، صفحة 9) . حيث يُعرّف فنّ التاريخ في مقدمته قائلاً: "أما بعد، فإنّ فنّ التاريخ من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال...؛ فهو في ظاهره لا يزيدُ عن إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى...؛ وفي باطنه نظرٌ وتحقيقٌ وتعليلٌ للكائنات ومبادئها ... وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيلٌ في الحكمة" (عبد الرحمن بن خلدون، 2001، صفحة 37) ' فابن خلدون قد أدرك من خلال نظريته المتعمّقة للتاريخ أنّ ما يُتداول في كتب المؤرخين السابقين لا يتجاوز في كثير من الأحيان مجرد عرض ظاهري للأحداث يخلو من التمحيص والتحليل، ولذلك قام في مقدّمته الشهيرة بالتمييز بين مستويين من الكتابة التاريخية:

أولهما: التاريخ التقليدي الذي يقتصر على تسجيل الوقائع والقصص الماضية دون تمحيص، وهو ما سمّاه بـ"فن التاريخ في ظاهره".

أمّا المستوى الثاني، فهو ما اعتبره جوهر علم التاريخ، وهو التعمّق في فهم أسباب الحوادث، وتحليل القوى الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها، أي: "فنّ التاريخ في باطنه"، الذي يُعدّ امتداداً لعلم الحكمة والفلسفة. لاحظ ابن خلدون أنّ معظم ما كُتب قبله في هذا المجال شابه الخلط والوهم والانتقايad الأعمى للرواة، فامتألت الروايات بالأباطيل والأساطير، ممّا دعاه إلى بناء دعائم جديدة لعلم التاريخ تقوم على النقد العقلي والتحليل الواقعي، ليضمن بذلك أن يكون التاريخ علماً موضوعياً يُفيد في فهم قوانين تطور المجتمعات لا مجرد حكايات تُروى للتسلية أو الموعظة (زينب الخضير، 1989، صفحة 36).

إنّ الاختصار على السرد الجاف للأحداث دون تحليل أو ربط منطقي بين الوقائع لا يُفضي إلا إلى مزيد من الغموض لدى القارئ الذي يجد نفسه أمام سلسلة من الوقائع المُتتاثرة خالية من الأسباب والمآلات، فلا يدرك من خلالها كيف نشأت الحوادث ولا ما قد ترتّب عليها، ولا ما يربطها بسياقها العام.

من هذا المنظور، جاء ابن خلدون بنظرة نقدية ثاقبة رافضاً لهذا النوع من الكتابة التاريخية التي أفرغت التاريخ من مضمونه العلمي، وحوّلتَه إلى مجرد حكايات تقفّر إلى المنهج؛ فكان هدفه الأساس إعادة بعث التاريخ كعلم يقوم على الفهم والتفسير، لا مجرد النقل والتقليد، في مسعى منه إلى تطهير الكتابة التاريخية من مظاهر الزيف والخرافة، وإنقاذ المؤرخين من التبعية العمياء للمرويات والأساليب القديمة التي حجبَت عنهم حقيقة الظواهر التاريخية وأسبابها العميقة (بشار قويدر، 2011، الصفحات 12-15)، فهو يردّ علم التاريخ إلى قوانين التاريخ

والمجتمع (طبائع العمران) يعني: وضع حدٍّ لاستتساخ لا ينتهي لأنماط السرد والخبر، فنقّد ابن خلدون يُمهّد لمشروع إعادة كتابة التاريخ أو الخطاب التاريخي (علي أواميل، 1985، صفحة 6)

ما يؤكد أنّ الاقتصاد على السرد دون تحليل أفقد الكتابة التاريخية قيمتها العلمية حتى غدت مجموعة من الوقائع المتناثرة التي تُربك القارئ وتُغيّب عنها الرؤية التفسيرية، ولأجل ذلك، فقد جاء مشروع ابن خلدون النقدي ليرفض هذا النمط السردى التقليدي، ويؤسس لتاريخ تحليلي قائم على فهم الظواهر وربطها بقوانين المجتمع والعمران، فكان نقده دعوة صريحة إلى تجاوز النقل والتقليد نحو كتابة تاريخية أكثر وعياً وعمقاً، تُمهّد لبعث خطاب تاريخي جديد يُعيد للتاريخ دوره في تفسير حركة المجتمعات وتحليل تطوراتها.

كما لاحظ ابن خلدون أنّ المؤرخين دأبوا على تكرار نفس المادة التاريخية دون تجديد يُذكر، إذ أصبح كل مؤرخ يسير على خطى من سبقه، ينسخ رواياته دون تمحيص أو نقد، ممّا أدّى إلى تراكم كمّ هائل من الأخبار التي لا تُضيف إلى الفهم شيئاً، بل تُكرّس الجمود وتُفرغ المعرفة التاريخية من مضمونها التحليلي، وقد عدّ ابن خلدون هذا التقليد الأعمى نوعاً من الاجترار المعرفي الذي يفتقر إلى الوعي النقدي ولا يُراعي سنن التحوّل والتغيّر في المجتمعات، ومن ثمّ، دعا إلى ثورة معرفية في علم التاريخ، قائمة على إعادة بناء منهج المؤرخ من الداخل، وذلك من خلال التأسيس لنمط جديد من المقاربة التاريخية، يتجاوز ظاهر الأخبار إلى تحليل عللها، ويفهم الأحداث ضمن سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة، في محاولة لكسر حلقة التكرار وإرساء تاريخ نقدي عقلائي قائم على سنن العمران البشري. (بشار قويدر، 2011، صفحة 9)

إنّ علم التاريخ بحاجة إلى التثبيت وحسن النظر المؤدّيان إلى الحق لكي لا يقع الإنسان في الزلات والمغالط، فدعا ابن خلدون إلى ضرورة تحكيم قواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في نقل الرواية التاريخية التي لا بدّ أن تُفهم في إطارها المحيط بها من أصول وعادات وقواعد سياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، فهذا الربط بين الحدث التاريخي والظروف المحيطة به تجعل المؤرخ يتجاوز مهمته من نقلٍ للرواية التاريخية إلى فهم دور أكبر وهو فهم التاريخ من خلال الرواية، وبالتالي فهم تطور حياة الإنسان والمجتمعات، وبهذا، يصبح المؤرخ ليس ذلك الناقل والراوي والمُسجّل للأحداث، وإنما هو ذلك المفكّر المستوعب المفسّر لكيفية وقوع الأحداث القادر على فهم تلك الرواية في إطارها الحقيقي وليس كما نقلها وسمعها من الرواة، بل كما يمكن أن تكون في الحقيقة (حسين عاصي، 1991، الصفحات 105-106).

إنَّ الرُّكونَ إلى النقل المجرد دون تمحيص أو تحقيق قد يُوقِعُ المؤرِّخَ في مزالق الخطأ والانخداع، فينحرف التاريخ عن مساره العلمي ليغدو مجرد سرد خيالي يشبه الأساطير مفتقر إلى الدقة والموضوعية، ولا يقدِّم للأجيال اللاحقة أيَّ فائدة حقيقية تُعينهم على فهم الماضي أو استشراف المستقبل.

رفض ابن خلدون هذا النهج التقليدي القائم على التلقي الأعمى لما دَوَّنه السلف، مُنتقداً الجمود الذي فرضته النصوص الفقهية الجامدة والتقليد في الأحكام، وبالمقابل، فقد دعا إلى اعتماد المنهج العقلي القائم على الملاحظة المباشرة والتجربة، والوقوف عند السنن التي تحكم تطور الدول والمجتمعات، كما أولى أهمية كبيرة للمقارنة بين أوضاع الدول في الأزمنة الغابرة وما آلت إليه في عهده، من أجل الوصول إلى تفسير علمي دقيق للحضارات ونشأتها وانهارها بعيداً عن التقديس الأعمى للرواية ومواقف السلف (حسين عاصي، 1991، صفحة 105)

إذن ، تُمثِّلُ نظرة ابن خلدون للتاريخ نقلة نوعية في الوعي التاريخي، إذ لم يرضَ بأن يُختزل دور المؤرخ في نقل الأقوال والأحداث، حيث دعا إلى تجاوز ظاهر الرواية نحو تحليل باطنها وربطها بالسنن الاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمعات، فالتاريخ في نظره هو علمٌ له أدواته العقلية ومنهجه النقدي، يُعنى بفهم أسباب الحوادث ومسارات تطورها، لينتقد الجمود الفكري والتقليد المفرط الذي جعل من الرواية نصّاً مقدساً لا يُمس، وطالب بالاعتماد على الملاحظة والتحليل لاستخلاص القوانين الحاكمة لل عمران البشري، ليؤسس ابن خلدون لتاريخ جديد يتجاوز التوثيق إلى التفسير، ويُعيد الاعتبار للعقل في فهم التحولات الحضارية بعيداً عن الخرافة والتكرار .

أمّا عن أسباب وقوع المؤرِّخين في الخطأ والكذب، ربما لاعتمادهم منهج الإسناد وهو منهج اقتضته طبيعة نشأة علم التاريخ العربي الذي نشأ جنبا إلى جنب مع الإسلام وعلم الحديث، فاعتمد المؤرِّخون منهج الجرح والتعديل لإثبات صحة الرواية من كذبها لكتابة سيرة الرسول والصحابة، ثمَّ عمَّت طريقة الجرح والتعديل التاريخ كلّهُ، وكانوا يكتفون بذكر راوٍ واحدٍ أو الإشارة إلى مصدره لتبرئة ذمتهم؛ ممّا قد يكون خبراً كاذباً أو زوراً، وقد قال ابن جرير الطبري في مقدِّمة كتابه: فما يكن من كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين (حسين عاصي، 1991، الصفحات 106-107).

وفي خلاصة القول عن مجمل الأسباب التي دفعته إلى نقد منهج المؤرخين الذين سبقوه، تُورد أهم الدوافع

فيما يلي:

- نقل الأخبار وهماً أو صدقاً.
- كثرة المغالط والنقل عن بعضهم.
- عدم البحث عن الحقيقة في تقصّي الأخبار والحوادث

- عدم ربط الأسباب بالنتائج.
  - الإكثار من النقل وغياب الحكمة وبعد النظر في التعامل مع الأحداث التاريخية.
  - الثقة العمياء في الناقلين.
  - الانحراف السياسي والمذهبي.
  - الابتعاد عن التمهيص والتفسير لكيفية وقوع الحدث للوصول إلى الحقيقة ومقارنتها بالحاضر وإخضاعها لقواعد السياسة وطبائع العمران وأحواله (بشار عواد معروف، 1384هـ/1964-1965م) .
- كما سعى ابن خلدون من خلال نقده الجريء إلى تحرير علم التاريخ من القيود التقليدية التي كبلته قرونًا، ففصل بين التاريخ كعلم موضوعي وبين الأحكام الدينية أو المواقف الموروثة عن السلف، معارضًا بذلك الرؤية التي تربط كل واقعة تاريخية بمبررات دينية أو تفسيرات فقهية جامدة.
- وقد دعا إلى تجاوز النقديس للروايات والمرويات، وإلى إعادة قراءة الأحداث بمنهج عقلي وتحليلي يركز على الملاحظة الدقيقة للواقع، وفهم العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والسياسية، ومقارنة تطوّر الدول والأمم في الماضي بما كانت عليه في عصره، فبهذا الطرح، لم يكن التاريخ عند ابن خلدون مجرد تدوين للوقائع، وإنما أصبح علمًا قائمًا بذاته، يبحث في الأسباب والنتائج، ويفسّر حركة المجتمعات وقوانين عمرانها. (حسين عاصي، 1991، صفحة 106)
- وهذا ما يبرز الوعي النقدي لدى ابن خلدون بأسباب الخلل الذي اعتري منهج التأريخ الإسلامي التقليدي، حيث يعزو وقوع المؤرخين في الخطأ أو الكذب إلى اعتمادهم المفرط على منهج الإسناد دون تمحيص كافٍ، وهو منهج نشأ في بيئة الحديث الديني، فتمّ إسقاطه آليًا على الوقائع التاريخية رغم اختلاف طبيعتها.
- ويرى ابن خلدون أن هذا النهج ساهم في نقل الأخبار كما هي دون التحقق من صدقها أو وعي بعواقبها، بسبب الثقة المطلقة بالرواة أو الاكتفاء بإيراد المصدر لتبرئة الذمة، وقد أدى ذلك إلى شيوع المغالطات، وتراكم الخرافات، وانعدام الربط بين الأسباب والنتائج، فضلًا عن تأثر التأريخ بالتحزّبات السياسية والمذهبية.
- انطلاقًا من هذا، جاء مشروع ابن خلدون النقدي ليحرّر علم التاريخ من سطوة التقليد والقداسة غير المبررة، داعيًا إلى تأسيس تاريخ تحليلي موضوعي، يستند إلى قوانين الاجتماع والعمران، لا إلى مجرد النقل، فكان يرى أن المؤرخ الحقيقي لا يكتفي بتجميع الأخبار، حيث يُخضعها للفحص والمقارنة والتحليل، بما يجعل من التاريخ علمًا قائمًا على الفهم لا الحكاية، وعلى التفسير لا التكرار.

لقد وجّه ابن خلدون نقدًا حادًا للمنهج التقليدي في تدوين التاريخ ساعيًا من خلال ذلك إلى إرساء دعائم رؤية جديدة للتاريخ، تقوم على تنقيته من الزيف والتكرار، وتحريره من سلطة التقليد الأعمى، فقد أدرك أنّ مجرد سرد الوقائع دون تمحيص عقلي أو موازنة منطقية يجعل التاريخ عرضة للتشويه وفقدان قيمته التربوية والعلمية، لذلك دعا إلى إعادة بناء الكتابة التاريخية وفق منهج نقدي صارم، يعتمد على التحقق من معقولية الحدث ومطابقته للواقع، بدل الاكتفاء بثقة الرواة أو جمال الأسلوب (بشار عواد معروف، 1384هـ/1964-1965م، الصفحات 17-16).

وبهذا المسعى، فقد أحدث ابن خلدون تحولًا جذريًا في النظر إلى علم التاريخ، حيث تجاوز الأسلوب السردى التقليدي القائم على تجميع الروايات إلى بناء تاريخ تحليلي قائم على الفهم العقلي والاستدلال المنهجي، فقد سعى إلى الكشف عن القوانين التي تتحكم في تطور المجتمعات وسقوط الدول، معتبرًا أنّ وظيفة المؤرخ لا تقتصر على نقل الأحداث، بل تتطلب تفسيرها وربطها بسياقاتها الاجتماعية والسياسية والعمرانية، ما جعل من التاريخ عنده علمًا استقرائيًا يقوم على البحث في علل الظواهر وأسبابها.

#### 6. منهجه في كتابة التاريخ عامة وتاريخ المغرب الأوسط خاصة:

بعد أن قدّم ابن خلدون رؤيته الجديدة لمفهوم التاريخ، انتقل إلى تحديد الضوابط التي ينبغي على المؤرخ أن يلتزم بها مبيّنًا ما يلزمه من أدوات ومعارف لفهم الأحداث وتحليلها بدقة، فقد أكد أنّ المؤرخ الحقيقي لا يكفي مجرد جمع الروايات وتسجيل الحوادث، وإنّما يحتاج إلى الإلمام العميق بقواعد السياسة، ومعرفة طبائع الأمم والشعوب، والاطلاع على أحوال العمران، واختلاف الأقاليم، وتنوّع المذاهب والعادات، وغير ذلك من الخصائص التي تشكّل خلفية فهم الوقائع، وفي هذا الطرح، يعلن ابن خلدون - لأول مرة - انعتاقه الواضح من النمط التقليدي الذي كان يحكم الكتابة التاريخية قبله، ويشير إلى أنّه قد سلك مسارًا جديدًا يخالف ما درج عليه المؤرخون الأوائل، مؤسسًا بذلك لتاريخ تحليلي يعتمد على العقل والمنهج، لا على التقليد وتراكم الأخبار. (فاضل لخضر، 2013، صفحة 22)

كما سخر ابن خلدون كثيرًا وانتقد بشدة الجهل بالحقائق التاريخية والطريقة التي اتّبعها المؤرخون العرب والمسلمين في تأويل وتفسير التاريخ والتي من المؤكّد أنّهم استمدّوها من سبقيهم من مؤرخي اليونان والرومان وغيرهم دون إخضاعها للنقد والتمحيص من بينهم كبير المؤرخين المسعودي واعتماده على روايات مشبوهة وخرافية، وبعد أن أحصى أخطاء سابقه، وضع ابن خلدون خلاصة لمنهج سليم وآمن لنقل الأخبار وتمحيصها نذكر منها:

- ينبغي أن تخضع الرواية التاريخية لفحصٍ دقيقٍ يبدأ بعرضها على الأصل الذي تستقى منه، ومقارنتها بأخبار مماثلة لها، لتتضح دقتها ومصادقيتها، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يجب سبر أغوارها باستخدام مقياس الحكمة، وتحكيم العقل والبصيرة في تقييم نقل الأخبار مع العناية بتحري الدقة في تحديد الأعداد والأموال والمساكن التي وردت في الرواية، كما يستلزم التأمل المتأنّي في تلك الأخبار، وموضوعها أمام القوانين الثابتة والصحيحة، ليُستخلص منها الفهم الحقيقي ويُميّز بين الصواب والزلل في التاريخ المروي (فاضل لخضر، 2013، صفحة 24).

اتّبع ابن خلدون منهجاً تاريخياً فريداً يهدف إلى تحقيق الموضوعية وتجنّب الوقوع في أخطاء التشويه والتكرار التي شابت الكتابات السابقة، بوصفه قد عُرف بين المؤرّخين مؤسساً علم التاريخ الحقيقي، حيث ركّز على انتقاء الأحداث المهمة ذات البُعد التاريخي الحقيقي، مع استبعاد الكمّ الهائل من الروايات والأحداث الثانوية التي لا تُعدّ من صميم التاريخ.

وتميّز منهجه بخصائص جوهرية، أبرزها: تصوّره للمجتمع ككيان تاريخي يتطور وفق قوانين خاصة به يمكن دراستها وتحليلها من خلال الظواهر الاجتماعية المختلفة، فالتحول والتغيّر هما سمة طبيعية لكل ما هو موجود، كما بيّن أنّ العصبية كمحرك أساسي تؤدّي دوراً مزدوجاً؛ فهي قوة دافعة نحو التقدم من حياة البداوة إلى التحضر، لكنها في الوقت ذاته عامل في تحلل الحضارة وانهيارها، وقد عدّ الترف من مظاهر الحضارة وذروة العمران، لكنّه في ذات الوقت مؤشر على بداية نهايتها.

كما أشار إلى أنّ كثيراً من الأخطاء التي يرتكبها المؤرّخون تعود إلى عوامل نفسية واجتماعية، أو جهالاتهم بقوانين الطبيعة وظروف العمران أو انحيازاتهم الفكرية وأهدافهم الشخصية التي تدفعهم لنشر أخبار غير صحيحة. ولهذا شدّد ابن خلدون على ضرورة تمحيص الأخبار للتفريق بين الصدق والكذب، والتمييز بين الحق والباطل، ومن هذا المنطلق، فإنّه قد نقد المنهج التقليدي الذي يقوم فقط على السرد والنقل، ليؤسس منهجاً جديداً يعتمد على الجمع بين نقل الأخبار والأحداث، وبين التحليل والتعليل، بحيث يستخرج منها الدروس والعبر لفهم الماضي والحاضر، وإعادة كتابة التاريخ وفق أسس علمية رصينة ومنهج صحيح (صالح شقير وهيثم توفيق العطوان، 2015، الصفحات 134-136).

أصبح التاريخ في تصوّر الخلدوني طريقاً لفهم الحياة الإنسانية، حيث آثر أن ينهج في تاريخه منهجاً جديداً في تأليفه، عامداً إلى تقسيمه إلى كتب ثم فصول متصلة متداخلة مع دراسة كل دولة على حدة منذ نشأتها إلى انهيارها مع الإشارة إلى نقاط التداخل بين مختلف الدول مثلما فعل في كتابة تاريخ المغرب الأوسط؛ فامتاز

كتابه بدقة التنظيم والربط والوضوح وتبويب الموضوعات ووضع الفهارس (فاضل لخضر، 2013، صفحة ص25).

قدم ابن خلدون في مقدمة كتابه قواعد قيمة لمنهجية تاريخية جديدة تعد أكثر دقة وأشد صرامة في قبول الروايات ورفضها، فاعتُبر بحق مؤسس علم التاريخ الجديد باعتراف العديد من المفكرين المعاصرين، لكن هل طبق هذا المنهج على كتابته لتاريخ المغرب الأوسط؟

من خلال قراءتنا لكتاب العبر واستخراجنا لمادة المغرب الأوسط خاصة من الجزأين السادس والسابع وترتيبها والعمل على تحقيقها (وهي الإشكالية البحثية التي نعمل عليها) يمكننا تلخيص منهجه في النقاط التالية:

- يندرج تاريخ المغرب الأوسط وتاريخ دوله ضمن تاريخ البربر (الموضوع العام) وهو تاريخ بلاد المغرب الإسلامي كافة.

- تميز طرحه لتاريخ المغرب الأوسط بالتفصيل والتدقيق في سرد الأحداث التاريخية خاصة فترة بني زيان والقبائل التي عاشت تلك الفترة كزناتة وبنو توجين، لكون ابن خلدون نفسه شاهد على هذا العصر متمرس في بلاطات بني زيان.

- لم يكتف ابن خلدون بالنظر والمشاهدة فقط، بل استخلص قواعد جديدة، وعمل بمنهج النقد والتمحيص وإعمال العقل، مثلاً: في ذكره لنسب البربر، قام بسرد كل الروايات المتعلقة بأصل نسبهم، ثم علق عليها بأدلة وبراهين علمية.

- لم يعتمد على منهج الإسناد ولا على الرواية في كتابته لتاريخ المغرب الأوسط، بل اعتمد على مصادر متنوعة بين المكتوبة والشفوية لنقل أخباره.

- لم يلتزم بالحياد في إبداء مواقفه في العديد من القضايا التي تخص تاريخ المغرب الأوسط، مثلاً يختصر تاريخ الدولة الرستمية -أولى الدول في أرض المغرب الأوسط- ليس لكونه مؤرخاً ناقلاً للأخبار هنا، بل تغليباً لرأيه الشخصي حيث وصفهم بصريح العبارة بالضلال والخروج عن جادة الصواب.

وعموماً، فقد مثلت رؤية ابن خلدون الثورية في حقل الكتابة التاريخية نموذجاً فاعلاً، حيث انتقل بالتاريخ من مجرد سرد للأخبار وتكرار للروايات إلى علم تحليلي قائم على النقد العقلي والاستدلال المنهجي، فقد تجاوز بذلك النهج التقليدي الذي كان يعتمد على النقل المجرد، ووضع إطاراً معرفياً جديداً يلزم المؤرخ بفهم الوقائع في سياقاتها السياسية والاجتماعية والعمرانية، حيث ذهب إلى تأسيس أدوات معرفية صارمة تقوم على تمحيص

الروايات، ومقارنتها، وتوظيف العقل والحكمة في التمييز بين الصدق والزيف، كما شدد على ضرورة إخضاع الحوادث لقوانين تفسيرية تحكم حركة المجتمعات، مثل العصبية التي رأى فيها قوة دافعة لنشوء الدول ومؤشراً على بداية أفولها في آن واحد، وبهذا الطرح، أصبح التاريخ علماً لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، ليؤسس بذلك ابن خلدون لبنية معرفية متكاملة جعلت من كتابه نموذجاً لتحول حقيقي في النظر إلى التاريخ، وفتحت الطريق لقيام علم الاجتماع التاريخي كمنهج لدراسة تطور العمران البشري.

## 7. خاتمة:

بعد تحليل موقف ابن خلدون من علم الإسناد توصلنا إلى جملة من النتائج نُوردها وفق الآتي:

- كان لعلم الإسناد أهمية بالغة في حفظ السنة النبوية والروايات التاريخية التي كُوت لنا التاريخ الإسلامي الذي جمعه لنا المؤرخون القدامى خلال القرون الثلاثة الأولى عن طريق الإسناد، فحفظوا تراث الأمة من الضياع والزوال، وجاءت مؤلفاتهم مزيجاً بين الصحيح والعليل.

- كان ابن خلدون واعياً تماماً بأهمية التاريخ ودوره المحوري في تشكيل حاضر الأمة، ورسم معالم مستقبلها، ومن ثم ناشد بضرورة إعادة تقييم المفاهيم التاريخية والمادة التي يعتمد عليها المؤرخون، إضافة إلى مناهج الدراسة التاريخية نفسها، كجزء من جهوده لإنقاذ الأمة العربية من الجمود والضعف، كما أدرك ابن خلدون قيمة السند في نقل الأخبار، فحث على التحري الدقيق والحذر الشديد عند تناقل الروايات، مشيراً إلى أن الرواة يختلفون في توجهاتهم العقائدية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن تفاوتهم في الدقة والموضوعية والأسلوب، مما يستوجب التعامل مع الأخبار التاريخية بوعي نقدي متزن.

- يتوجب أن نعتد على قراءة نقدية متأنية لتاريخنا، إذ إن المؤرخين القدماء ركزوا على جمع الروايات دون إخضاعها لعملية نقد دقيقة، مما أدى إلى إهمال نقد المتن والاعتماد فقط على الإسناد، ما جعل هذا النهج يضع الباحث اليوم أمام كم هائل من الروايات التاريخية المتضاربة والمتناقضة التي تحتاج إلى تمحيص دقيق وفهم معمق.

- بين ابن خلدون أن الاكتفاء بسرد الأخبار دون التحليل لا يُفضي إلى الكشف عن الحقائق العلمية ولا القوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية، وبالتالي، فقد أسس لمرحلة جديدة في الكتابة التاريخية مقدماً تحليلاً عن كيفية وقوع الحادث وذكر الأسباب والعلل.

## 8. قائمة المراجع:

- أومليل علي، (1985)، الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون، دار التنوير، بيروت، ط3.
- بوباية عبد القادر، (2011)، المؤنس في مصادر من تاريخ المغرب والأندلس، كوكب العلوم للنشر، الجزائر، ط1.
- بشار قويدر، (2011)، المغرب الأوسط من خلال كتابات ابن خلدون، المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد 6، العدد 01، جامعة الجزائر، 2010
- ابن خلدون (2001)، مقدمة ابن خلدون، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
- خلدون خليل سليم الحباشنة، (2010)، ابن خلدون والتاريخ، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- الخضير زينب، (1989)، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة، القاهرة.
- الذهبي شمس الدين، (2001)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ج7.
- الزركلي خير الدين، (1986)، الأعلام، دار العلم للملايين بيروت، ط7، مجلد: 1.
- الشال أحمد، (2016) الرواية التاريخية بين القدماء والمحدثين، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد مصر، ط1.
- شقير صالح والعطواني هيثم توفيق، (2015)، إشكالية النقد التاريخي عند ابن خلدون، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37، العدد 2.
- الشهرزوري البغدادي ابراهيم (2014)، مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، ج1، دار القلم، دبي.
- عاصي حسين، (1991)، ابن خلدون مؤرخا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- عجاج الخطيب محمد، (2006)، أصول الحديث علومه ومصطلحاته، دار الفكر، بيروت.
- العطية مروان، (2018)، معجم المعاني الجامع - معجم عربي - عربي، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1.
- قطب محمد، (1992)، كيف نكتب التاريخ الإسلامي، دار الشروق، القاهرة--، بيروت، ط1.
- لخضر فاضل، (2013)، تمحيص الرواية التاريخية عند ابن خلدون والمؤرخون القدامى، مجلة عصور الجديدة، العدد 7-8، خريف شتاء.

- المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (1973)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج1، ط5.